

النقد

النسخة اليونانية من صحيح البخاري

لأستاذ الشيخ أحمد عبد شاکر

منذ بضع عشرة سنة فكرتُ في طبع « صحيح البخاري » بطلب أحد الناشرين إذ ذاك . ثم لم يقدروا أن يتحقق ما أردنا .

وكانت الفكرة مبنية على إخراج الكتاب إخراجاً صحيحاً متقناً موثقاً ، عن أصح نسخة وأجلها ، وهي الطبعة السلطانية ، التي أمر بطبعها « أمير المؤمنين السلطان عبد الحميد رحمه الله » ، وطبعت بمصر في المطبعة الأميرية ، في سني ١٣١١ — ١٣١٣ هـ . ثم الطبعة التالية لها ، التي طبعت على مثالها ، في المطبعة الأميرية سنة ١٣١٤ هـ .

والطبعة السلطانية مطبوعة عن النسخة « اليونانية » . وهي أعظم أصل يوثق به في نسخ « صحيح البخاري » . والنسخة « اليونانية » هي التي جعلها العلامة القسطلاني (المتوفى سنة ٩٢٣) عمدته في تحقيق متن الكتاب وضبطه ، حرفاً بحرفاً ، وكلمة بكلمة . وهذه هي أكبر ميزة لشرح القسطلاني المسمى « إرشاد الساري » ، وهو شرح معروف مشهور عند أهل العلم .

فكتبت حينذاك مقدمة أعددتها لتقديمها بين يدي الكتاب عند طبعه ، تعريفاً

بالنسخة « اليونانية » ، وبما فيها من مزايا يحرص عليها طالب العلم المتوثق المثبت .
وتعريفاً بالمحافظ « اليوناني » الذي اشتهرت النسخة بنسبتها إليه ، وهذه هي :

اليوناني : نسبة إلى قرية من قرى بَعْلَبَكْ ، اسمها « يونين » بضم الياء وكسر
النون الأولى ، وسمّاها ياقوت في معجم البلدان والفيروزابادي في القاموس « يونان »
بفتح النون الأولى ، وقال الزبيدي في تاج العروس : « ويقال فيها يونين أيضاً ،
وهو المعروف » . وفي هذه القرية نشأت أسرةُ المحافظ ، قال الزبيدي : « وهم بيت
علم وحديث » .

التلميذ اليوناني الكبير وأولاده

ورأسُ هذه الأسرة وأولها : الشيخُ الفقيهُ المحافظ ، الإمامُ القدوة ، شيخ
الإسلام ، تقي الدين أبو عبد الله « محمد بن أحمد بن عبد الله بن عيسى بن أحمد
ابن علي اليوناني البعلبكي الحنبلي » . ولد سنة ٥٧٢ هـ يونين ، قال الذهبي في تذكرة
الحفاظ : « ذكره المحافظ عمر بن الحاجب فأعجب في مدحه وصفته ، فقال : اشتغل
بالفقه والحديث إلى أن صار إماماً حافظاً ، إلى أن قال : لم يرَ في زمانه مثل نفسه ،
في كماله وبراعته ، جمع بين علمي الشريعة والحقيقة ، وكان حسن الخلق والخلق ،
نفاعاً للخلق ، مطرباً للتكليف » . ثم قال الذهبي : « وكان الأشرف يحترمه ،
وكذلك أخوه ، وقدم في آخر عمره دمشق ، فخرج الملك الناصر يوسف إلى زيارته
بزأوة القزويني ، وتأدب معه . قلت : كان الشيخ الفقيه كبير القدر ، ويذكر
بالكرامات والأحوال » . وقال ابن العماد في الشذرات : « قال من الحرمة والتقدم

ما لم ينله أحد، وكانت الملوك تُقبَلُ يده وتُقدَّمُ مداسُهُ، وكان إماماً علامة زاهداً، خاشعاً لله، فانتأ له، عظيم الهيبة، منور الشيبة، مليح الصورة، حسن السمات والوقار، صاحب كرامات وأحوال. توفي بعلبك ليلة ١٩ رمضان سنة ٦٥٨، وله ترجمة حسنة في تذكرة الحفاظ للذهبي (٤: ٢٢٣ - ٢٢٤) وشذرات الذهب لابن العماد (٥: ٢٩٤). وقد ذكر الزبيدي في شرح القاموس أن هذا الحافظ البونيني الكبير رزق أربعة أولاد، كانوا من المحدثين، وهم: شرف الدين علي، وقطب الدين موسى، وبدر الدين حسن، وأمة الرحيم. أما البدر حسن وأمة الرحيم فإني لم أجِد ترجمة لهما. وأما قطب الدين موسى فإنه مؤرخ معروف، اختصر المرأة في نحو النصف، وذُيِّل عليها ذيلًا في أربع مجلدات. ولد سنة ٦٤٠، وقال الحافظ ابن حجر في الدرر الكامنة: «كان عارفاً بالشروط كبير الصورة، عظيم الجلالة والمروءة والكرم، صار شيخ بعلبك بعد أخيه أبي الحسين علي، ثم شاخ وعُمر، ومات في شوال سنة ٧٢٦». انظر الدرر الكامنة (٤: ٢٨٢) وشذرات الذهب (٦: ٧٣ - ٧٤).

وأما الشرف علي فإنه هو الذي نحن بصدد الترجمة له، وهو الذي عُني بتصحيح البخاري.

الحافظ شرف الدين البونيني

هو شرف الدين أبو الحسين^(١) علي بن محمد بن أحمد بن عبد الله البونيني

(١) القسطلاني يذكره بكنية «أبي الحسن» وجمعه على ذلك كثيرون، وهو خطأ، صوابه «أبو الحسين».

البعلبكي الحنبلي «الإمام العالم المحدث الحافظ الشهيد» كما وصفه الحافظ الذهبي
 في تذكرة الحفاظ. ولد ببعلبك في ١١ رجب سنة ٦٢١ هـ سمع من الزبيدي والإربلي
 والوكي المنذري والرشد العطار وابن عبد السلام وغيرهم. قال ابن العماد في
 الشذرات: «وقال البرزالي: وكان شيخاً جليلاً، حسن الوجه بهي المنظر، له سمع
 حسن، وعليه سكينه، ولديه فضل كثير، فصيح العبارة، حسن الكلام، له قبول
 من الناس، وهو كثير التودد إليهم، قاضٍ للحقوق. قال ابن رجب: سمع منه
 خلق من الحفاظ والأئمة، وأكثر عنه البرزالي والذهبي». وذكر الذهبي في التذكرة
 أنه انتفع به وتخرج، ثم قال: «ولزمته نيفاً وسبعين يوماً، وأكثرت عنه، وكان
 عارفاً بقوانين الرواية، حسن الدراية، جيد المشاركة في الألفاظ والرجال... وكان
 صاحب رحلة وأصول وأجزاء وكتب ومحاسن». وقال الحافظ ابن حجر في الدور
 الكامنة: «عني بالحديث وضبطه، وقرأ البخاري على ابن مالك تصحيحاً، وسمع منه
 ابن مالك رواية، وأملى عليه فوائد مشهورة^(١). وكان عارفاً بكثير من اللغة، حافظاً
 لكثير من المتن، عارفاً بالأسانيد. وكان شيخ بلاد، والرحلة إليه، ودخل دمشق
 مراراً، وحدث بها. وكان قوفاً مهابة، كثير الود لأصحابه، فصيحاً مقبول القول
 والصورة. قال الذهبي. حصل الكتب النفيسة، وما كان في وقته أحد مثله. وكان
 حسن اللقاء، خيراً ديناً متواضعاً، منور الوجه، كثير الهبة، جَم الفضائل،
 انتفعت بصحبته، وقد حدث بالصحيح^(٢) مرات».

(١) هي كتاب «شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح» وسيأتي ذكره إن شاء الله.

(٢) يعني صحيح البخاري.

قال ابن العماد في الشذرات : « وكان موته شهادة ، فإنه دخل إليه يوم الجمعة خامس رمضان ، وهو في خزانة الكتب بمسجد الحنابلة ^(١) ، شخص ^(٢) فضربه بعصا على رأسه مرات ، وبجرحه في رأسه بسكين ، فألقى يده فجرحه فيها ، فأمسك الضارب ، وضرب وجس ، فأظهر الاختلال ، وحمل الشيخ إلى دره ، فأقبل على أصحابه يحدّثهم وينشدهم على عادته ، وأتم صيام يومه ، ثم حصل له بعد ذلك حتى واشتد مرضه ، حتى توفي . وكانت وفاته ليلة الخميس ١١ رمضان سنة ٧٠١ . وانظر تذكرة الحفاظ (٤ : ٢٨٢) والدرر الكامنة (٣ : ٩٨) وشذرات الذهب (٦ : ٣ - ٤) .

النسخة اليونانية :

كان الحافظ أبو الحسين شرف الدين اليوناني كثير العناية بصحيح البخاري ، طويل الممارسة له ، مهتماً بضبطه وتصحيحه ومقابلته على الأصول الصحيحة التي رواها الحفاظ : « حتى إن الحافظ شمس الدين الذهبي حكى عنه أنه قابله في سنة واحدة إحدى عشرة مرة » .

وقد عقد الحافظ اليوناني مجالس بدمشق ، لإسماع « صحيح البخاري » بحضرة ابن مالك ، وبحضرة « جماعة من الفضلاء » ، وجمع منه أصولاً معتمدة ، وقراً

(١) في الدرر الكامنة أنه كان بخزانة كتبه .

(٢) في الدرر الكامنة « فقير يقال له موسى » .

* نقل ذلك القسطلاني في شرحه (١ : ٣٤)

اليونيني^١ عليهم صحيح البخاري في واحد وسبعين مجلساً ، مع المقابلة والتصحيح ، فكان اليونيني في هذه المجالس شيخاً قارئاً مُسَمِّعاً ، وكان ابن مالك — وهو أكبر منه بأكثر من ٢٠ سنة — تلميذاً سامعاً راوياً ، هذا من جهة الرواية والسماع ، على عادة العلماء السابقين الصالحين ، في التلقي عن الشيوخ الثقات الأثبات ، وإن كان السامع أكبر من الشيخ . وكان اليونيني ، في هذه المجالس نفسها ، تلميذاً مستفيداً من ابن مالك ، فيما يتعلق بضبط ألفاظ الكتاب ، من جهة العربية والتوجيه والتصحيح .

وقد أرخ القسطلاني^٢ في شرحه السنة التي عُقدت فيها مجالس السماع بمحضرة اليونيني وابن مالك بأنها سنة ٦٧٦ وكتبها بالحروف لا بالأرقام « ست وسبعين وستائة » . وهذا خطأ قطعاً ، لأن ابن مالك مات سنة ٦٧٢ ، وكنت ظننت أولاً أن هذا خطأ مطبعي ، ثم رجعت إلى النسخ المخطوطة من شرح القسطلاني بدار الكتب المصرية ، فوجدت هذا التاريخ فيها كما في النسخة المطبوعة ، فأيقنت أنه خطأ من المؤلف ، اشتبه عليه الأمر حين الكتابة ، ولعل صوابه سنة ٦٦٦ أو سنة ٦٦٧ ف تكون مكتوبة فيما نقل عنه « ست وستين » ، فقرأها « ست وسبعين » ، ونقلها كذلك ، أو تكون مكتوبة أمامه بالرقم هكذا ٦٦٧ ، فحين أراد أن ينقل انتقل نظره فقرأ رقم السبعة متوسطاً بين الرقمين الآخرين المتماثلين ، والله أعلم بصحة ذلك ، فإني قد بذلت جهدي في تعرف التاريخ الصحيح لذلك ، فلم أجده متوصفاً عليه في شيء من المراجع التي وصلت إليها .

و «جماعة الفضلاء» الذين كانوا حاضري هذه المجالس ، للسماع والتصحيح والمقابلة ، لم أجد أيضاً أسماءهم في شيء مما بين يدي من المصادر ، ولا أدري أكتب أسماءهم في ثبت السماع على النسخة اليونانية أم لم تكتب ؟

وأما الأصول المعتمدة التي قابل عليها الحافظ اليوناني ومن معه ، فقد بينها هو في ثبت السماع ، الذي نقله القسطلاني في شرحه ، ونقله عنه مصححو الطبعة السلطانية .

وهذا مثال ما كتبه العلامة ابن مالك بخطه بحاشية ظاهر الورقة الأولى من المجلد الأخير ، وهو النصف الثاني من النسخة اليونانية ، فيما رآه القسطلاني فيها ونقله عنها .

«سمعتُ ما تضمنه هذا المجلدُ من صحيح البخاري رضي الله عنه بقراءة سيدنا ،
«الشيخ الإمام العالم الحافظ المتقن شرف الدين أبي الحسين علي بن محمد بن ،
«أحمد اليوناني رضي الله عنه وعن سلفه ، وكان السماع بحضرة جماعة من الفضلاء ،
«ناظرين في نسخ معتمد عليها ، فكلمنا مر بهم لفظ ذو إشكال بيّنتُ فيه الصواب ،
«وضبطته على ما اقتضاه علمي بالهرية ، وما افتقر إلى بسط عبارة وإقامة دلالة ،
«أنورت أمره إلى جزء أستوفي فيه الكلام بما يحتاج إليه من نظير وشاهد ، ليكون ،
«الانتفاع به عاماً ، والبيان تاماً ، إن شاء الله تعالى . وكتبه محمد بن عبد الله ،
«ابن مالك ، حامداً لله تعالى .»

وهذا مثال ما كتبه الحافظ اليوناني في آخر الجزء السابق ذكره ، مما نقله

القسطلاني أيضاً :

« بلغتُ مقابلةً وتصحيحاً وإسماعاً بين يدي شيخنا شيخ الإسلام ، حجة العرب ،
« مالكِ أزمّة الأدب ، لإمام العلامة أبي عبد الله بن مالك الطائفي الجبائي أمد الله
« تعالى عمره في المجلس الحادي والسبعين ، وهو يُراعي قراءتي ، ويلاحظُ نطقي ، فما
« اختاره ورّجعه وأمر بإصلاحه أصلحته وصححتُ عليه ، وما ذكرَ أنه يجوز فيه ،
« الإعرابان أو ثلاثة فأعملت ذلك على ما أمر ورّجّع ، وأنا أقابل بأصل الحافظ ،
« أبي ذر ، والحافظ أبي محمد الأصيلي ، والحافظ أبي القاسم الدمشقي ، ما خلا الجزء
« الثالث عشر والثالثَ والثلاثين فإنهما معدومان ، وبأصل مسموع على الشيخ ،
« أبي الوقت بقراءة الحافظ أبي منصور السمعاني وغيره من الحفاظ وهو وقف ،
« بخانكاه السيمساطي . وعلاماتُ ما وافقت أبا ذر (هـ) والأصيلي (ص) والدمشقي ،
« (ش) وأبا الوقت (ظ) فيعلم ذلك ، وقد ذكرت ذلك في أول الكتاب في فرخة ،
« لتعلم الرموز . كتبه علي بن محمد الهاشمي اليوناني عفا الله عنه . »

وقد نقل العلماء بعد ذلك عن نسخة اليونيني نسخاً كثيرة قابلوها بها ، وصححوها
عليها ، وأسموها فروعاً ، إذ اعتبروا نسخة اليونيني أصلاً ، وقد كانت أصلاً وحجة ،
قال القسطلاني : « ولقد وقفتُ على فروع مقابلة على هذا الأصل الأصيل ، فرأيت
من أجلها الفرع الجليل ، الذي لعله فاقَ أصله ، وهو الفرع المنسوب للإمام
المحدث شمس الدين محمد بن أحمد المزني الغزولي ، وقف التنكزية بباب المحروق
خارج القاهرة ، المقابل على فرعي وقف مدرسة الحاج مالك وأصل اليونيني »

المذكور غير مرة، بحيث إنه لم يغادر منه شيئاً كما قيل، فلهذا اعتمدتُ في كتابة متن البخاري — في شرحي هذا — عليه، ورجعت في شكل جميع الحديث وضبطه — إسناداً ومتناً — إليه، ذاكرًا جميع ما فيه من الروايات، وما في حواشيه من الفوائد المهمة. ثم وقفت في يوم الاثنين ١٣ جمادى الأولى سنة ٩١٦ بعد ختمي لهذا الشرح على المجلد الأخير من أصل اليونيني المذكور، ثم قال: «وقد قابلت متن شرحي هذا إسناداً وحديثاً على هذا الجزء المذكور من أوله إلى آخره، حرفاً حرفاً، وحكيته كما رأيته، حسب طاقتي، وانتبهت مقابلتي له في العشر الأخير من المحرم سنة ٩١٧ نفع الله تعالى به، ثم قابلته عليه مرة أخرى». ثم قال: «ثم وُجد الجزء الأول من أصل اليونيني المذكور يُنادى عليه للبيع بسوق الكتب، فعرف وأحضرتُ إليّ، بعد فقده أزيد من خمسين سنة، فقابلت عليه متن شرحي هذا، فكملت مقابلتي عليه جميعه حسب الطاقة، والله الحمد».

ولم يذكر لنا القسطلاني ماذا تم على الجزء الأول الذي رآه معروضاً للبيع، وما مصيره ومآله؟ وأين مستقره؟ ولكنه ذكر ما يفهم منه أن الجزء الثاني الذي رآه هو قبل الأول كان موقوفاً في عصره «بمدرسة أقبغا» بسوق العزّي خارج باب زويلة من القاهرة المعزية، وأنه رأى مكتوباً بظاهر بعض نسخ البخاري الموثوق بها، الموقوفة برواق الجبرت من الجامع الأزهر بالقاهرة: «أن أقبغا بذل فيه نحو عشرة آلاف دينار». والمفهوم لي من هذا أن أقبغا حصل على الأصل كله كاملاً ووقفه في مدرسته، ثم فُقد النصف الأول نحو خمسين سنة، إما بالسرقة، وإما بالعارية

في معنى السرقة ، ثم وجد في عصر القسطلاني .

والمفهوم من التقرير الذي كتبه شيخ الإسلام الشيخ حسونة النواوي شيخ الجامع الأزهر في ٢٠ صفر سنة ١٣١٣ ، وهو المطبوع في مقدمة الطبعة السلطانية ، أن أصل اليوناني محفوظ في « الخزائن الملوكية بالآستانة العلية » وأنه أرسل إلى مشيخة الأزهر للتصحيح عليه . على يد « صاحب السعادة عبد السلام باشا المويلحي » . والذي أرجعه أن هذا الأصل أعيد بعد التصحيح عليه إلى مقره في « الخزائن الملوكية بالآستانة العلية » .

ثم بعد ذلك بسنين ، في صفر سنة ١٣٦١ ، وقع لي النصف الثاني من نسخة من فروع اليونانية ، في مجلد واحد متوسط الحجم . وهو قريب العهد ليس بعتيق ، تمت كتابته في ٢٤ ذي القعدة سنة ١٢١٥ ، كتبه كما وصف نفسه « السيد الحاج محمد الملقب بالصابر ، بن السيد بلال ، بن السيد محمد ، العينتاني وطناً » .

ويظهر لي من كتابته أنه كان رجلاً أميناً متقناً متحريراً ، لم يدع شيئاً — فيما يبدو لي — مما في أصل اليونانية إلا أثبتته بدقة تامة ، من ضبط واختلاف نسخ وهوامش علمية نفيسة . وقد أظهرني هذا المجلد على أن النسخة السلطانية لم يُثبت طابعوها كل ما أثبت من التعليقات على هامش اليونانية ، بل تركوا أكثرها ولم يذكروا إلا أقلها . بل وجدت فيه أشياء أثبتتها لم يذكرها القسطلاني في شرحه .

هي التي أمر بطبعها « أمير المؤمنين السلطان عبد الحميد رحمه الله » بالمطبعة
الأميرية ببولاق في سنة ١٣١١ ، وشرعت المطبعة في ذلك تلك السنة ، وأتمت طبعها
« في أوائل الربيعين سنة ١٣١٣ » ، في تسعة أجزاء ، واعتمد مصححو المطبعة في
تصحيحها « على نسخة شديدة الضبط بالغة الصحة ، من فروع النسخة اليونانية ، المعول
عليها في جميع روايات صحيح البخاري الشريف * ، وعلى نسخ أخرى خلافتها ،
شهيرة الصحة والضبط » كما قالوا في مقدمة الطبع ، ولم يذكروا وصفاً للنسخ التي
صححوا عنها غير ذلك ، ولكن المتبع للنسخة يعلم أنهم كانوا معتمدين أيضاً على
شرح القسطلاني ، وقد ذكروا في آخرها ما يشعر بأنه كانت بيدم نسخة عبد الله
ابن سالم .

وأصدر السلطان عبد الحميد أمره إلى مشيخة الأزهر « بأن يتولى قراءة المطبوع
بعد تصحيحه في المطبعة جمع من أكابر علماء الأزهر الأعلام ، الذين لهم في خدمة
الحديث الشريف قدم راسخة بين الأئمة » وكان شيخ الأزهر إذ ذاك الشيخ حسونة

* ظاهر الكلام الذي نقلناه عن مقدمة الشيخ حسونة شيخ الأزهر رحمه الله ، أن الطبع كان عن
النسخة اليونانية نفسها ، وكلام مصححي الطبعة السلطانية هذا يدل على أن الطبع كان عن فرع من
فروعها . ولا أستطيع الجزم بصحة أحدهما حتى يوجد الأصل الذي طبع عنه ، وحتى نعرف مصير
النسخة اليونانية ، إن وفق الله الباحثين للبحث عنها ، ثم وجودها .

النواوي رحمه الله ، فجمع ستة عشر عالماً من الأعلام ، وقابلوا المطبوع على النسخة
اليونينية التي أرسلها لهم « صاحب الدولة الغازي أحمد مختار باشا المندوب العالي
العثماني في القطر المصري » .

نسخة الخاصة من الطبعة السلطانية :

هي جديرة بالإفراد بالذكر ، فقد عُني بها والذي ثم عُنيت بها ، ستين طوية ،
والكتاب إذا عني به صاحبه ، وجالت يده فيه ، وكان من أهل العلم متحريراً ، زاد
صحة ونوراً ، وهكذا ينبغي لصاحب الكتب .

وقد قرأ والذي صحيح البخاري في هذه النسخة قراءة درس مرتين ، أتمه كله
في إحداهما بالسودان ، ولم يتمه في الأخرى بالإسكندرية ، وكتب في أولها في
المرّة الأولى ما نصه : « في يوم الأربعاء التاسع عشر من شهر ربيع الثاني سنة
١٣١٨ هجرية والخماس عشر من شهر أغسطس سنة ١٩٠٠ أفريقية ، شرعت في
قراءة صحيح الإمام البخاري ، بمسجد أم دُرمان ، وأسأل الله أن يوفقني
لإتمامه ، إنه سميع الدعاء . كتبه محمد شاكر قاضي قضاة السودان » . وكتب في
آخرها ما نصه : « بحمد الله تعالى قد فرغت من قراءته بمسجد أم درمان بعد عصر
الأربعاء السابع من شهر ذي الحجة الحرام سنة ١٣١٨ — ٢٦ مارس سنة ١٩٠١ » .

وكتب في أولها في المرة الثانية : « في يوم الأحد التاسع عشر من شهر ربيع الثاني سنة ١٣٢٢ هجرية والثالث من شهر يوليو سنة ١٩٠٤ شرعت بمعونة الله تعالى في قراءة صحيح الإمام البخاري رضي الله تعالى عنه للمرة الثانية بمسجد الأستاذ أبي العباس المرسي بمدينة الإسكندرية ، وأسأل الله أن يوفقني لإتمامه ، إنه سميع الدعاء . كتبه الفقير محمد شاكر شيخ علماء الاسكندرية . »

وقد قرأت فيها شيئاً من أول الكتاب وآخره على أستاذي الإمام الكبير ، حافظ المغرب ، الحجة المجتهد ، العلامة السيد عبد الله بن إدريس السنوسي رحمه الله ، ورَدَ مصر في سنة ١٣٣٠ ولازمته وقرأت عليه ، وتلقيت منه علماً جماً ، ثم عاد إلى المغرب ، وتوفي هناك منذ بضع سنين فيما سمعت ، وقد قارب المائة ، رضي الله عنه ، وكتب لي بخط يده إجازة على هذه النسخة نصها : « الحمد لله ، والصلاة على رسول الله ، محمد بن عبد الله ، صلى الله عليه وسلم وعلى آله . أما بعد : فقد أسمعني علّ ولدي الشاب النقيب الأديب الأريب أحمد بن العلامة الأجلّ الشيخ شاكر وكيل مشيخة الأزهر : من صحيح علم العلماء ، وقدوة المحدثين الأتقياء ، أوله وآخره ، وكذلك أسمعني من مسند إمام الأئمة ، وقدوة أتقياء أهل السنة ، الإمام أحمد بن حنبل الشيباني ، رحمهما الله تعالى ، وجزاهما عمّا أديا من نصيحة الأئمة ، وطلب مني الإجازة في صحيح الإمام البخاري ، المكتوب هنا على

أول أجزائه ، فأجزته بروايته عني بسندي فيه وفي باقي كتب السنة ، وأوصيه بتقوى
الله تعالى ، وقوله فيما لا يدريه : لا أدري ، وفقني الله وإياه لما فيه رضا . كتبه
بيده عبد الله بن إدريس السنوسي الحسني ، كان الله له وتولاه ، في تاسع جمادى الأولى
سنة ثلاثين وثلاثمائة وألف .

أحمد محمد شاكر